

مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Local

عبرت مرشحة الدائرة الأولى النائبة السابقة د. معصومة المبارك عن هواجسها في المرحلة المقبلة وتخوفها من عودة وزراء التآزيم، منتقدة تعامل الحكومة في البداية مع «الإيداعات المليونية»، إلا أن الموضوع الآن أصبح في عهدة النيابة، ووصفت اقتحام المجلس بالفاجعة التي مُني بها المجتمع. وقالت في حوار خاص لـ «الأخبار» انها لا تنوي التحالف مع أحد وستخوض الانتخابات منفردة ورأت انه لن يأتي شخص بكفاءة وقدرة رئيس مجلس الامة السابق ولن يملأ مكانه أحد وإلى تفاصيل اللقاء:

بيان عاكم

مرشحة الدائرة الأولى قالت إن ما حصلت عليه منذ 50 عاما تسعى الشعوب الأخرى لنيله وهو الديموقراطية

معصومة لـ «الأخبار»: ربيع الكويت مزدهر بالتوافق بين الحاكم والمحكوم

من مستدعين في حال وصولك للمجلس؟
● لوقتها لكل حادث حديث.

لوم وعتب

عتب الناخبات على المرأة هو لماذا خيبتن امهن في مملكتن السياسي؟

● عندما يتم وضع لوم وعتب

على 4 نائبات وليس 40 بما يعادل 8٪ من المجلس اضافة الي سنتين ونصف النسبة اذا حزننا العطل والاضطرابات مقارنة بعمل نوابي من الستينيات فلم تكن المرأة في اجندة عمل المجلس القانوني الوحيد الذي تم اقراره في الفترة الماضية

قانون الحقوق السياسية للمرأة الذي اقتلع من قم الاسد بعد صراع من السبعينيات الي 2005، وكنا نقول ان اقرار الحقوق السياسية هو المفتاح الذي يؤدي للحقوق الاجتماعية وبالفعول عندما أصبحت المرأة نائبة تم تشكيل لجنة المرأة في البرلمان، أما الحديث عن ماذا تحقق للمرأة خلال العامي فقالت

بداية هناك تعديل قانون الرعاية السكنية وبدان النساء يستقن منه وتسلمت أول مواطنة شريك القرص قبل أيام بالرغم من اعتراضي الشديد على قيمة القرص لأنه تم تشويه القانون والحكومة شوهت التنفيذ باللائحة التنفيذية لقانون الرعاية السكنية وخففت ما تستحقه المرأة عن الرجل.

كلمة أخيرة

تتمنى الاستقرار للكويت وان تتم ولادة مجلس أمة جديد وتكون ولادة سهلة وقررة عين للكويت وحاضرها ومستقبلها، مجلس يضع أول مواطنة وليس صراعا ويقوم بدور تشريعي رقابي وليس بطغيان أي منهم على الآخر، نتاج للتشرييع والرقابة وكذلك هناك مسؤولية ضخمة على الحكومة ورئيس الوزراء نريد جميعا ان نبدا نهجا جيدا في التعامل، اختيار الوزراء بعيدا عن الاساليب التي كانت تتسم وان تم الاختيار على أسس المحاصصة والمساومات والتي نامل ان نختعد عنها، ولكن يجب اختيار الأكفأ وليس على أساس الانتماء.

رسالة لرئيس الوزراء

توجهت المبارك بكلامها لرئيس الوزراء بالقول «نحن نقول له ان يمد يد العون لصاحب السمو ولبلد بحسن اختيار وزرائك، وحسن اختيار مستشاريك، وحث وزرائك على حسن اختيار الوكلاء، وكل طاقم الوزارات، وحسن تطبيق القانون لأنه للأسف يطبق القانون تطبيقا مشوها»

فصل رئاسة المجلس عن ولاية العهد خطوة نحو الإصلاح

أكدت النائبة السابقة معصومة المبارك انها لاتزال ترى ان فصل رئاسة مجلس الوزراء عن ولاية العهد خطوة إصلاحية، ولكنها قالت انها أيدت برأيها سابقا بإعادة دمجه للخروج من الأزمة الماضية على اعتبار أنه من البديل التي قد تؤمن الاستقرار في ذلك الوقت، لأن المنصب كان مضمنا واقل عرضه للتحايل السياسي وقالت ان سالت اليوم عن الأمر أقول انني «مازلت أرى ان الفصل اصلاحي ويجب ان يستمر فيه، ولكن يجب ألا يكون فرصة لاقتراض رئيس الوزراء».

الأنباء بيتي الصحافي الأول

ذكرت المبارك ان «الأنباء» كانت بيتها الصحافي الأول وبيت القلم معبرة عن فخرها بالتعامل مع الجريدة

نعم حسن الاختيار يصحح المسار

ذكرت المبارك ان شعار حملتها هو نفسه شعار حملتها في الانتخابات الماضية، لأن الأوضاع لم تتغير لافتة الي انه كان حسن الاختيار يصحح المسار وظل كذلك ولكن زادت عليه التأكيد بكلمة نعم حسن الاختيار يصحح المسار.

الأضعف في الكويت نحن دائما متعاشون نعم البعض نجح في التاجج واستغلال المساجد للقيام بالتأجيج وصب الزيت على النار ولكن نقول قطعت يدك.

هل تتوقعين حصولك على نفس النسبة التي حصلت عليها في الانتخابات الماضية؟

● اتسنى ذلك ولكن تظل الخيارات للناخبين وان شاء الله تحصل على أكثر، أعول على نزاهة الناخبين وليس على رقابة الحكومة.

كيف ترين تعامل الحكومة مع الحقوق خصوصا مع مشاريع بقوانين التي أعلن عنها في جلسة مجلس الوزراء بإنشاء مفوضية للانتخابات ولجنة وطنية للإشراف على الحملات الانتخابية؟

● نريد عملا وليس أجهزة كان من المفروض ان تنشأ قبل سنوات ولكن عندما نشأوا والانتخابات على الابواب فهذا يجعلنا نتساءل ما هو دورها؟ كما صلاحياتها؟ من سيكون فيها؟ أسئلة كثيرة لكن لا نريد وضع العصا في الدوالب أي خطوة إصلاحية نحن معها ولكن لا بد ان تكون هناك نية سليمة في تطبيق كليات العمل، وبالتالي اقرارها الآن لن يوتي ثماره اللهم اذا كان عندهم المصالح السحرية باقرار الرسوم وإنشاء الأجهزة ووضع اللوائح فالوقت ضيق جدا نحن نحتاجها للمراحل القادمة، البلد مستمر بهمة

الكومة تقول انها تلاحق الفرعيات؟

● انا أقول صباح الخير يا كومة لوحسوا من قبل في الانتخابات الماضية وأحبلوا القضاء وتمت تبرئتهم بسبب الاجراءات. ملصحة الكويت والملصحة عادة الثقة بتطبيق القانون وحكم المحكمة الدستورية الاخير احسنا تطبيق الاجراءات التي تتم المعاقبة، لأن جريمة الرقابة قد حدثت بالصوت والصورة ونشرتها جميع الصحف.

وأقول لوزير الداخلية واعرف حرصه: شد على جماعتك المتابعين لنشل هذه الحرقوات الفاضحة وكذلك في هذه الانتخابات المقبلة وكذلك وان كانت هناك زيادة رهيبة في اعداد المرشحين عن الانتخابات الماضية حيث كانوا 52 مرشحا ووصلوا إلى 80 مرشحا من بينهم 3 نساء هذا حق مشروع ولبن يرى في نفسه رغبة في خوض الانتخابات فليترشح ولكن عملية الاختيار، والمسؤولية تقع على الناخبين، المعركة مستمرة وستزداد ضراوة في القادم من الأيام، نجحت في الانتخابات الماضية ونكت مستقلة وكذلك في هذه الانتخابات ليس لدي أي نية أو توجه لأن اتحالف مع احد كلهم اخوة واخوات عزيزات سواء من تيارات أو من افراد مستقلين لهم كل احترام جمعيتهم معهم الرغبة في خدمة الوطن كل باسلوبه.

ما رأيك بما يشاع عن انه يوجد اعتراض من بعض أقطاب الصراوية على دعم معصومة المبارك؟

● أمانة لا عرف عن هذا الأمر والاعتراض حق مشروع للجميع ولهم ان يعترضوا او يدعموا مرشحا ولكن أقتصر باتني في الانتخابات السابقة والان كان دعمي من قواعد متنوعة في الدائرة لدي دعم من شرائح الشيعية بكل أطرافهم وكذلك دعم من السنة والقائيل وإذا عدنا للانتخابات الماضية نستدعون هذا التجانس الجليل الذين صوت لي وأنا أتعامل بود ومحبة وافتتاح وتواصل مع الجميع لم أبلغ على الإطلاق انه غير مرغوب بزيارتي من أي ديوان من دواوين الدائرة.

توصف الدائرة الأولى بانها بؤرة للصراع السني - الشيعي؟ ما رأيك؟

● هذا أمر مرفوض، الدائرة الأولى فيها درجة عالية من الائتلاف الوطني والحس الوطني ووصفها بالبؤرة مستنكر تماما فانا أشبهها بكويست مصغرة فيها كل أطراف المجتمع الكويتي، ويوجد فيها درجة عالية من التعليل والوعي. ولكن هناك ممن يحاول ان يبذر بذور الفتنة الطائفية في جميع الدوائر، فمن لم يتمكن من شق الصف يوسائل أخرى يلجأ الي الطائفة على اعتبار الدين الحلقة

اقتحام المجلس لا أقول ان الائتثن بالمستوى نفسه بل الائتثن تعدان كوارث وفاجعة أصابت المجتمع الكويتي بهزة وأخرى هزت ضمير نواب الأمة وثقة الشعب فيهم، ولكن نحن أمامنا كذلك مسؤولية ضخمة في المجلس المقبل ليس فقط مسؤولية للداخل الكويتي، وإنما مستحقاق دولي وهو اقرار حزمة قوانين مكافحة الفساد.

أين هي على ارض الواقع لماذا لم تطبق حتى الآن؟

● نحن في اللجنة التشريعية في المجلس الماضي نجحنا في ان نضعها على طاولة النقاش الجاد مع الحكومة والنواب وقدمت عددا من المقترحات النيابة وفي النهاية تقدمت الحكومة التي تلام لمطالبتها وتسويقها بتقديم مشروع هيئة مكافحة الفساد لمجلس الأمة وتمت مناقشته في اللجنة التشريعية وأنجزنا مقترحا متكاملما رفع الى مجلس الأمة لإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الكسب غير المشروع المعنية بكشف الأزمة المالية لجميع العاملين في الدولة لكل أعضاء الجهاز الحكومي هذا ما نحتاجه، نحن نسلطنا العهدة الي المجلس السابق واذا وفقت في الانتخابات من أجل الموضوع بامانة مع غيري من الراغبين في استمرار الأمر، هذا سيكون أول مقترح بقانون ساقدمه وسادفع به لان يكون من أولوية الأولويات في مجلس الأمة، لأنه لا تنمية ولا رؤية لمستقبل حقيقي في ظل الفساد.

سأخوضها مستقلة كيف ترين وضعك في ظل هذه الانتخابات؟ وهل تفكرين في الانضمام لقائمة أم ستخوضينها مستقلة كالاتخابات الماضية؟

● لا تختلف هذه الانتخابات من حيث الأساسيات عن الانتخابات السابقة وان كانت هناك زيادة رهيبة في اعداد المرشحين عن الانتخابات الماضية حيث كانوا 52 مرشحا ووصلوا إلى 80 مرشحا من بينهم 3 نساء هذا حق مشروع ولبن يرى في نفسه رغبة في خوض الانتخابات فليترشح ولكن عملية الاختيار، والمسؤولية تقع على الناخبين، المعركة مستمرة وستزداد ضراوة في القادم من الأيام، نجحت في الانتخابات الماضية ونكت مستقلة وكذلك في هذه الانتخابات ليس لدي أي نية أو توجه لأن اتحالف مع احد كلهم اخوة واخوات عزيزات سواء من تيارات أو من افراد مستقلين لهم كل احترام جمعيتهم معهم الرغبة في خدمة الوطن كل باسلوبه.

خطينة بحق الوطن

كيف رأيت صورة اقتحام مجلس الأمة؟

● صورة كئيبة مؤلمة فقاغة عبدالله السالم لها هيبته وهي الرمز وفي كل دول العالم البرلمان له هيبته لأنه رمز الديموقراطية والنظام الدستوري وعندما يتم كسره واقتحامه بهذا الشكل فهذه خيبة أمل لكل من قام به نوابا كانوا أو مواطنين فلا يمكن تصوير هذا العمل على أنه بطولي ومن أجل الإصلاح وتصويب المسار فهذا خطينة بحق الوطن والديموقراطية.

ولكن هناك من هو مقتنع بأن الهدف من الاقتحام والمظاهرات هو الإصلاح؟

● لا بد من إيضاح الأمر لهم وعلى أي أساس تم اقتحامهم هذا؟ لمجلس الأمة حرمته والاعتداء على المجلس عمل غير قانوني وبالتالي هي من محاربة الفساد المستشري في البلاد سواء كان في شكل إيداعات مليونية أو تعيبات بدون وجه حق أو أيا كان مستوى الفساد الإداري والمالي في الدولة عندما لجنة تحقيق برلمانية في غاية الخطورة تم القضاء عليها الآن لصلحة من؟ هي لجنة تحقيق في عقد شل 800 مليون دينار من المسؤول عن إيقافها؟ هل سنعود الى المربع الأول في التحقيق في هذه القضية. ما حصل أدى الى إلغاء هذه اللجنة، وبالتالي علينا العودة لربيع رقم واحد فهدى شل فضيحة فساد لم يستطع أن يوقفها ديوان المحاسبة، ولا مجلس الأمة، ومازالت سارية لأن العقد لا يقف بوقف التحقيق فيه يسير العقد وعداد الدفع يسير من المال العام. فقننا كبيرة في القضاء ان نحمس قضية الإيداعات وقضية

وانما هو موجود منذ سنوات مضت.

13 نائبا وزوجتان كيف ترين التعامل مع قضية الإيداعات المليونية؟

● قضية الإيداعات المليونية فاجعة وهي الآن موجودة في القضاء. والتعامل معها من قبل الحكومة في المرحلة الأولى بطيء يثير الريبة والشكوك، لأنها بمثابة القبلة، وتعامل الحكومة مع هذا الموضوع كان كمن يطفي شمعة عيد ميلاد فاناز أخرى كانت مولعة فالحكومة سوفت الموضوع من أغسطس حتى حل مجلس الأمة، وبالتالي تمت الإحالات الي النيابة ولذلك القانون والمنطق تستوجب علينا عدم تداوله لأن الموضوع خطير وإثباته من عدمه مسؤولية خلال عمر المجلس حتى يكون له موقف ويتم متابعته، الآن الموضوع أصبح في عهدة النيابة ونحن كلنا نحترم نزاهة الهيئة الكويتي ولا نريد أن نحترم هيبته في قضية ولا نحترمها في قضية أخرى.

فيذا الضخم في التهمين حيث يوجد 13 نائبا وزوجتان من زوجات النواب يعني الحصيلة 15 متهما وأنا أزد دائما التهم بريء حتى تثبت ايدانته لا نريد ان نصدر احكاما قبل صدور قرار المحكمة المشكلة كان هناك في الواقع قبل حل مجلس الأمة توزيع اتهامات بالجان على الجميع طال معظم اعضاء مجلس الأمة.

ان ترفضين ما أثاره النائب السابق صالح عاشور عن ان الربيع أت للمنطقة وان أنظمة الخليج متسلطة؟

● لا أزد على أي شخص آخر هذا رأيه هو حر في ايدائه ولا أزد على أحد. بالمجلس الكويت نقول الدول الخليجية والعربية سواء في الديموقراطية والدفع باتجاه الربيع العربي تدمير لمحتسبات الديموقراطية الشعبية التي حققها المجتمع الكويتي والقيادة معا منذ 50 سنة مضت. فكلنا مع الإصلاح، ولكننا ندفع باتجاهه، ولكن من خلال التعاون وليس من خلال آلية القوضي والتصادم وعدم الاستقرار. نريد انجازا قائما على مبادئ دستورية واضحة، ونريد إصلاحا سياسيا مبنيا على أسس دستورية واضحة.

شخصانية حتى النخاع تتهمين بأنك حكومية حتى النخاع؟ وقفت مع الحكومة ضد كل الاستجابات الموجهة للرئيس؟ ألم يؤثر ذلك على عملك السياسي؟

● هل كانت استجابيات فعلا تستهدف الإصلاح؟ ما القضايا الإصلاحية التي تضمنتها هذه الاستجابيات؟ أنا أقول انها استجابيات شخصانية حتى النخاع، واستجابيات في بعضها أضعزت البوصللة الموجهة للاستجابات يعني استجابات تتعلق بوزير الخارجية بوجه لرئيس الوزراء، وآخر يتعلق بوزير التنمية مثلا بوجه لرئيس الوزراء فهذا الانصراف عند نواب مخضرمين في العمل السياسي يعني وجود شخصانية، وبالتالي لا بد ان نحتكم للحصافة والرصانة السياسية حتى نقي بلدنا هذه الزوابع، نحتاج الي معالجة ملفات في غاية الأهمية تم تعطيلها واهمالها ابرزها ملف الفساد فهو ليس ضنيعة العام



مرشحة الدائرة الأولى النائبة السابقة د. معصومة المبارك (متن غوزال)

الحريات معروف في العالم العربي وبالتالي نحن بهذا الوضع في ظل ربيع كويتي مزدهر وإيجابي لم نريد ان نحترم هيبته في قضية ولا بين الحاكم والمحكوم في عام 1961، فكل هذه الإيجابيات هل تحتاج الى إصلاح أو تغيير؟ تحتاج الي إصلاح الأنظمة والإصلاح السياسي لا يمر فقط من بوابة العطف والتحدي.

ماذا عن رؤيتهم في التغيير وان يكون رئيس الوزراء من الشعب؟

● هذه مطالبات مشروعة، ولكن لا نقف عندها لأن هذا القرار تحكمه مواد دستورية أيا كانت نزاهة ووطنية الرغبة نظل نبدى الرأي ونبرره والقرار لصاحب السمو وهو قال أكثر من مرة ان اختيار رئيس الوزراء حق دستوري مطلق لصاحب السمو وبالتالي عندما يتم الإحاح بالقضية سواء بتغيير رئيس الوزراء أو بالتوجه لرئيس وزراء شعبي يعني انه يا صاحب السمو انت مجبر على الاستماع إلينا فلا نستطيع الدفع في هذا الاتجاه فسمو الأمير يعني بكلامه طي الملك وأنا متى ما رأيت الوضع مائلا ساقدم على هذه الخطوة سواء بتغيير رئيس الوزراء أو وضع رئيس وزراء شعبي، أما اذا كان تغيير رئيس الوزراء وفقا للآليات الدستورية في إطار عمل مجلس الأمة فليكن من خلال آلية الاستجواب ومن تم عدم إمكانية التعاون مع رئيس الوزراء. نحن دخلنا في هذا التحدي والصراع السياسي بين جماعة تريد الدفع بأي شكل من الأشكال للتغيير حتى وان كان بالمواجهة وبشرونا بالتصعيد والربيع العربي الذي يقصدون به الدمار الذي تم من خلاله تغيير أنظمة الحكم في بعض الدول العربية دون ان نتأني لنرى نتائج التغيير فهل نتاج ما حصل في مصر سارة للمصريين؟ نعم الإطاحة بنظام بكتاتوري امر مفرح لهم ولكن ماذا بعد؟ وغير ذلك من الأمثلة في الدول العربية.

فنحن إذن نرد على من يبشر بالربيع العربي نقول لهم ما حصلت عليه الكويت منذ 50 سنة هو ما تسعى للحصول عليه هذه الشعوب من نظام ديموقراطي، دستور مكتسوب ومقر من قبل مجلس تأسيسي وحاكم مستنير وسقف

في مؤسسات الدولة، وغياب آلية المتابعة لهذه المخالفات الإدارية. عندما كنت وزيرة للتخطيط أنشأنا جهازا في ديوان المحاسبة للمراقبين الإداريين حتى نقضي على الفساد الإداري، الفساد ليس اموالا وانما سلوك. وعندما نقول ان الحكومة السابقة لم تعط الفرصة الكافية لكي تقوم بدورها.



د. معصومة المبارك تتحدث الى الزميلة بيان عاكرم

في مؤسسات الدولة، وغياب آلية المتابعة لهذه المخالفات الإدارية. عندما كنت وزيرة للتخطيط أنشأنا جهازا في ديوان المحاسبة للمراقبين الإداريين حتى نقضي على الفساد الإداري، الفساد ليس اموالا وانما سلوك. وعندما نقول ان الحكومة السابقة لم تعط الفرصة الكافية لكي تقوم بدورها.

ماذا عن رؤيتهم في التغيير وان يكون رئيس الوزراء من الشعب؟

● هذه مطالبات مشروعة، ولكن لا نقف عندها لأن هذا القرار تحكمه مواد دستورية أيا كانت نزاهة ووطنية الرغبة نظل نبدى الرأي ونبرره والقرار لصاحب السمو وهو قال أكثر من مرة ان اختيار رئيس الوزراء حق دستوري مطلق لصاحب السمو وبالتالي عندما يتم الإحاح بالقضية سواء بتغيير رئيس الوزراء أو بالتوجه لرئيس وزراء شعبي يعني انه يا صاحب السمو انت مجبر على الاستماع إلينا فلا نستطيع الدفع في هذا الاتجاه فسمو الأمير يعني بكلامه طي الملك وأنا متى ما رأيت الوضع مائلا ساقدم على هذه الخطوة سواء بتغيير رئيس الوزراء أو وضع رئيس وزراء شعبي، أما اذا كان تغيير رئيس الوزراء وفقا للآليات الدستورية في إطار عمل مجلس الأمة فليكن من خلال آلية الاستجواب ومن تم عدم إمكانية التعاون مع رئيس الوزراء. نحن دخلنا في هذا التحدي والصراع السياسي بين جماعة تريد الدفع بأي شكل من الأشكال للتغيير حتى وان كان بالمواجهة وبشرونا بالتصعيد والربيع العربي الذي يقصدون به الدمار الذي تم من خلاله تغيير أنظمة الحكم في بعض الدول العربية دون ان نتأني لنرى نتائج التغيير فهل نتاج ما حصل في مصر سارة للمصريين؟ نعم الإطاحة بنظام بكتاتوري امر مفرح لهم ولكن ماذا بعد؟ وغير ذلك من الأمثلة في الدول العربية.

فنحن إذن نرد على من يبشر بالربيع العربي نقول لهم ما حصلت عليه الكويت منذ 50 سنة هو ما تسعى للحصول عليه هذه الشعوب من نظام ديموقراطي، دستور مكتسوب ومقر من قبل مجلس تأسيسي وحاكم مستنير وسقف

في مؤسسات الدولة، وغياب آلية المتابعة لهذه المخالفات الإدارية. عندما كنت وزيرة للتخطيط أنشأنا جهازا في ديوان المحاسبة للمراقبين الإداريين حتى نقضي على الفساد الإداري، الفساد ليس اموالا وانما سلوك. وعندما نقول ان الحكومة السابقة لم تعط الفرصة الكافية لكي تقوم بدورها.

في مؤسسات الدولة، وغياب آلية المتابعة لهذه المخالفات الإدارية. عندما كنت وزيرة للتخطيط أنشأنا جهازا في ديوان المحاسبة للمراقبين الإداريين حتى نقضي على الفساد الإداري، الفساد ليس اموالا وانما سلوك. وعندما نقول ان الحكومة السابقة لم تعط الفرصة الكافية لكي تقوم بدورها.

عما يشاع عن أن المرأة أكثر من الرجل قبولا للرشوة أقول «الوطن لا يباع بزجاجة عطر والصوت الانتخابي ليس للمساومة»

المرأة النائبة أنجزت قوانين للمرأة في عامين لم يستطع إنجازها الرجل منذ الستينيات

عن إقرار إنشاء مفوضية للانتخابات: نريد عملاً وليس أجهزة ولن توتي ثمارها فالانتخابات على الأبواب

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

هناك من يحاول بذر بذور الفتنة ونقله قطعت يدك

قضايا فساد متهم بها من يمثل الأمة، مظاهرات واقتحام للمجلس.. ماذا يحصل في البلاد؟ وكيف تنتهين الى المرحلة المقبلة؟

● ما تمر به الكويت في السنوات القليلة الماضية وبصورة تصاعدي هي مظاهر لعدم الاستقرار السياسي وهناك من يحاول أن يستغل ويؤجج ويصعد هذه المظاهر بحيث يبرز أن الوضع السياسي غير قابل للإصلاح، هناك أجندة تدفع باتجاه ان الوضع السياسي في الكويت في الفترة الأخيرة أخذ منحى شديد الخطورة من حيث التعدي على الدستور، وكسب القوانين، والتهاون في محاسبة الخارجي على القانون وبالإلصاح من ذوي الانتماء السياسي، وما أعرفه انه سيكون نحو المزيد من التوتر، الخطورة، انعدام الثقة بين السلطتين والمزيد من عدم الانجاز. نعم متشائمة اذا استمرت الأمور على هذا المنوال، واذا كانت عناصر التآزيم والتوتر ما زالت قائمة فكلية التعامل مع التآزيم هي نفسها من خلال التهديد والوعيد.

يعني تتوقعين عودة المؤزمين؟

● أتوقع عودة البعض ممن حملوا شعار حمل مجلس الأمة والتورات المستمرة من 2009 نحن حاولنا استمرار الاستقرار والانجاز ولكن وصلنا لما وصلنا اليه.

قلت ان لديهم اجندات ما اجنداتهم؟

● هناك الكثير من علامات الاستهجان لا نقول كما يرى البعض ان لديهم انتماءات خارجية هذه كلها في مجال الفصص، وليس هناك معلومات بناء عليها بنبي الاتهام انا لست ممن يظفون الاتهامات جزافا، ولكن أقول ان هناك اجندات داخلية قد تتقاطع مع اجندات خارجية واعلنا للجميع سواء من له اجندات داخلية أو ممن تدور حولها الاتهامات بأن لديه اجندات خارجية نقول لا نزايد على بعض بالوطنية ونقول للجميع اتقوا الله في الكويت.

أخطاء للحكومة لا تعد ولا تحصى ولكن ما يعتبرون أنفسهم إصلاحيين ياربون الفساد أسقطوا الحكومة التي اتهموها بالفساد؟

● كلمة اتهام بالفساد هذه كلمة فضفاضة هناك أخطاء لا تعد ولا تحصى للحكومة، الإصلاح له خطوات عمل و آلية وليس فقط بإطلاق الشعارات، الشرح الدستوري وعندما وضع آلية الاستجواب ووضع كاتيك من كليات الرقابة تم الإصلاح وبالعودة للاستجابيات السابقة أي منها أدى الى إصلاح؟ أي من هذه الاستجابيات عدل من مسار العمل في الوزارات أو أدى الي ارتقاء مستوى الخدمات؟ كل استجواب له هدف معلن أو غير معلن الإطاحة بالوزير أو رئيس الوزراء. فالاستجواب يتم اعداده وفي نفس لحظة اعداده يتم اعداد قائمة طارحي الثقة أو قائمة مقدمي عدم التعاون قبل ان يستمعوا الي دفاع الشخص.

هل هذا يعني انه لا توجد تجاوزات حكومية؟

● بالطبع هناك تجاوزات حكومية وأخطاء وفساد في مؤسسات الحكومة جميعها وأنا لمست الفساد الإداري بشكل واضح في مؤسسات الدولة، فقد تعاملت مع 4 وزارات وفي كل وزارة هناك كم من الفساد الإداري، لأنه لا توجد رقابة ادارية حقيقية، الرقابة المالية يقوم بها ديوان المحاسبة، وهناك تقصير كذلك من مؤسسات الدولة في التعامل مع تقارير ديوان المحاسبة يعني حتى الفساد المالي لم يتم معالجته معالجة صحيحة كما يجب ان يتم بناء على قانون انشاء ديوان المحاسبة والفساد الإداري يسبب غياب الرقابة الادارية الحقيقية